المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية

مجلة فصلية محكمة دولية تصدر عن مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية بالجزائر بجامعة الوادي الجزائر

مخبر
السياســـات العامة وتحسين
الخدمة العمومية في الجزائر

في هذا العدد

من أجل تحسين جودة النشر العلمي القانوني في البلاد العربية
د. محمد الأخضر كرام ص 08

جرائم التمييز وخطاب الكراهية في التشريع الجزائري "قراءة في القانون رقم 20/05 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها"
د. الأزهر لعبيدي ص 27

خطاب الكراهية بين حرية التعبير والتجريم دراسة من منظور أحكام القانون والقضاء الدوليين
د. حاجة وافي ص 67

الوكيل الإلكتروني في التجارة الإلكترونية في ظل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية الجزائري والفلسطيني
د . لخضر رابحي و ط.د ميرفت محمد حبايبة ص 85

الحماية القانونية للمعطيات ذات الطابع الشخصي في التشريع الجزائري
(دراسة في ظل القانون رقم 18-07)
د. عز الدين عثماني ود. عفاف خذيري ص 112

إشكالية العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة والبدائل الممكنة
ط. د حكيم العمري ص 128

الحل القضائي في محكمة العدل الأوروبية وأسباب فعاليته في حل النزاعات الدولية
ط.د بورنان منال ص 167

ظرف الليل و أثره في الجريمة والعقوبة
– دراسة في قانون العقوبات الجزائري – "السرقة نموذجا "
ط.د صالحي لزهر ص 185

ISSN 2588-1736

EISSN 2661-7269

المجلد 4 العدد 1 ماي 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية

International Journal of Legal and political Research

مجلة فصلية محكمة دولية تصدرعن مخبرالسياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية بالجزائربجامعة الوادي الجزائر

الرئيس الشرفي: أ. د عمرفرحاتي

مديرالمخبروالمجلة: أ. د المكي دراجي

هيئة التحرير

رئيس التحرير: د. محمد الأخضركرام

أعضاء هيئة التحرير

أ.د الأخضري نصـــر الدين	د إسماعين لعبادي	د عبد المنعم زمزم	د هـالة أبو عـــامر
د العيادة عبد الخالق شامل	د جـــــواد الرباع	د بوساحة نجـــاة	د عصـام بن الشيخ
د غادة علي فرغلي عمـران	د محمد الأحمد شواخ	أ.د باخـــويا دريس	د إيمـــان نابـــوش
د صبـــــــاح عبد الرحيم	د الهـام بن خـليفة	د أوكيـل محمد أمين	د. بـــــــدر شنوف

المجلد 4 العدد 1 ماي 2020

الإيداع القانوني: ماي2017 *EISSN 2661-7269* *ISSN 2588-1736*

أهداف المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية

المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية دورية علمية محكمة، تصدر عن مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية بالجزائر، التابع لجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. هدفها الأسمى التأسيس لتكوين فكر قانوني وسياسي معاصر؛ إذ تسلط الضوء على النصوص القانونية الوطنية منها والدولية، بهدف تفسيرها وتقييم مدى نجاعتها وانسجامها، ومن ثم إبراز مواطن القوة والضعف فيها. لذا تتناول مجلتنا مختلف المواضيع القانونية والسياسية -خصوصاً المستحدثة منها - بالتمحيص والدراسة، لتضعها في متناول المهتمين بها، خصوصاً القضاة والمحامين والنواب والسياسيين وغيرهم من رجال القانون والسياسة، لإرشادهم إلى سبل التعامل مع تلك القوانين والمتغيرات السياسية، وفقًا للتحليل العلمي السليم المبني على المعارف النظرية، وكذا التجارب العملية للبلدان الأخرى.

وزيادة على كونها تهدف إلى الارتقاء بالبحث العلمي في المجال القانوني والسياسي، ونشر الثقافة القانونية وتنوير الفكر السياسي في الجزائر والعالم العربي، فهذه المجلة رفقة مثيلاتها ستساهم، من دون شك، في وضع اللبنات الأولى التي ستمهد الطريق نحو تشكيل تراث فقهي جزائري وعربي، يتم الرجوع إليه والاستفادة منه من قبل الأساتذة والباحثين الجزائريين والأجانب، ويكون مرشدًا للمشرع أثناء تعديل القوانين الساري بها العمل، أو سنّ قوانين جديدة لمواجهة الظروف والمتغيرات الوطنية والدولية.

كما أن المجلة ترحب بالبحوث الجادة للباحثين الجدد- جزائريين كانوا أو أجانب- الذين يصعب عليهم نشر أبحاثهم القانونية في المجلات القانونية المحكمة المعروفة لأي سبب من الأسباب، لاسيما حداثة عهدهم بالبحث العلمي ونشر المقالات في المجلات العلمية المحكمة.

ترسل جميع المراسلات إلى السيد: رئيس تحرير المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية
كلية الحقوق بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي – الجزائر أو عن طريق البريد الإلكتروني:
docteurkiram@gmail.com

وأما تقديم البحوث والمقالات للنشر فيتم حصرًا عبر موقع المجلة من خلال الرابط التالي:
www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/473

شروط النشر
في المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية

تعنى المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية بنشر البحوث والدراسات القانونية والسياسية الجادة المكتوبة باللغات العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية على أن تحترم فيها الشروط التالية:

1. يجب أن يكون البحث أصليًا، ومستوفيا جميع شروط البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً، كما يجب أن لا يكون البحث جزءً من مذكرةٍ أو رسالةٍ جامعية، ولم يسبق أن تم نشره أو تقديمه للنشر بأي طريقة أخرى.
2. يجب أن يستفتح كل بحث من البحوث المكتوبة باللغة العربية بملخص باللغة العربية متبوعا بآخر باللغة الإنجليزية وفق قالب المجلة، والعكس بالنسبة للبحوث المكتوبة باللغة الأجنبية. على أن يصحّح الملخص من قبل مراجع لغوي متخصص.
3. يجب على الباحث تعبئة نموذج التعهد والإقرارات التي تعده المجلة لهذا الغرض.
4. ترسل البحوث عبر موقع المجلة وفق القالب -النموذج الخاص- الموجود على الموقع.
5. يجب أن يذكر الباحث في مستهل بحثه: عنوان البحث، واسم الباحث، ورتبته العلمية، والمؤسسة التي يتبع لها، وعنوانه ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني.
6. تدرج جميع الهوامش في آخر البحث عن طريق نظام التعليقات الختامية «Note de fin»، ويكتفى بالهوامش عن كتابة قائمة المصادر والمراجع.
7. يخضع البحث المرسل للمجلة إلى تحكيم أولي تجريه هيئة التحرير، هدفه تحديد مدى قابلية البحث للتحكيم النهائي.
8. يبلغ الباحث بوصول بحثه واستلامه من قبل المجلة عبر حسابه بالبوابة الجزائرية للمقالات العلمية، وكذلك شأن جميع الملاحظات التي يبديها المحكمون بخصوص قبول البحث أو عدم قبوله أو التعديلات التي يجب على الباحث إدخالها عليه.
9. ترتيب المقالات داخل المجلة يخضع لاعتبارات فنية ولا علاقة له بمكانة الباحث وشهرته. كما أن البحوث التي تلقتها المجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
10. كل ما ينشر في المجلة من بحوث يعبّر عن وجهة نظر أصحابها ولا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا مُحَمَّد ﷺ، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

وبعد:

يودعنا في هذه الأيام شهر رمضان الفضيل، وتحل علينا نفحات عيد الفطر السعيد، وبهذه المناسبة الطيبة نتوجّه بأطيب التهاني والتبريكات إلى كل القائمين على كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الوادي، ومخبر السياسات العامة وتطوير الخدمة العمومية بالجزائر، راجين من المولى العلي الكريم أن يديم على الأمة الفرح والسعادة ويرفع عنها كل بلاء ووباء.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بأسمى عبارات الشكر والامتنان، إلى جميع الأساتذة الفضلاء من أفراد الهيئة الاستشارية للمجلة وهيئة تحريرها، على مجهوداتهم الكبيرة في تحكيم المقالات المرسلة اليهم، وتوجيههم الملاحظات القيمة للباحثين، وإفادتهم بخلاصة خبراتهم وتجربتهم في مجال البحث العلمي.

وقد تضمَّن هذا العدد العاشر من مجلتنا باقة متنوعة من البحوث والمقالات القانونية، التي تناولت بالدراسة والتمحيص عددًا من الموضوعات القانونية المهمة. التي تنوعت بين مجالات القانون الخاص والقانون العام والقانون الدولي والقانون الداخلي.

أولها خُصِّص لبحث موضوع لطالما أرَّق الكثير من الباحثين ولفت انتباه كثير من المختصين، هو مشكلة ضعف النشر القانوني العربي، حيث عملنا على تشخيص هذه الظاهرة وتحديد مسبباتها، تمهيدًا لتقديم الحلول التي من شأنها تحسين جودة النشر العلمي القانوني في البلاد العربية. لنخلص في ختام البحث إلى أنّ أهم عقبة تعيق انتشار البحوث القانونية العربية: هي إشكالية اللغة الناتجة عن اعتماد كل المجلات المصنفة على قواعد البيانات العالمية على المنشورات المكتوبة باللغة الإنجليزية من جهة، ومن جهة ثانية، ضعف الأسلوب الذي تكتب به تلك البحوث، الناتج عن عدم التقيد بالمعنى الصحيح للمقال العلمي، والأسلوب الواجب اتباعه في كتابتها.

وأما البحثان الثاني والثالث في هذا العدد، فهما يناقشان موضوع خطاب الكراهية الذي يُعدُّ واحدًا من مواضيع الساعة، لاسيما بعد صدور القانون رقم 20 /05 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما نهاية الشهر المنصرم، يتناول أولهما جرائم التمييز وخطاب الكراهية في التشريع الجزائري على ضوء الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، مقدمًا قراءة نقدية لنص القانون رقم:20-05 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، وهو يعد من بين البحوث الأولى التي تناولت هذا القانون بالدراسة. أما ثانيها فيناقش خطاب الكراهية بين حرية التعبير والتجريم في دراسة تحليلية متميزة من منظور أحكام القانون والقضاء الدوليين.

وأما البحث الرابع فيسلط الضوء على موضوع من موضوعات التجارة الإلكترونية يتعلق بالوكيل الإلكتروني، حيث يتولى الأستاذان تبيان أهم خصائصه وتوضيح حدود ما يمكنه القيام به من أعمال، بالإضافة إلى مدى المسؤولية المدنية للوكيل الإلكتروني عن التصرفات التي يقوم بها. في دراسة تشمل عددًا من الاتفاقيات الدولية وكذا التشريعين الجزائري والفلسطيني.

ويقدم البحث الخامس دراسة تحليلية للحماية القانونية للمعطيات ذات الطابع الشخصي في التشريع الجزائري كدراسة في ظل القانون رقم: 18-07، حيث استهدف الأستاذان تحديد أوجه الحماية التي قررها المشرع الجزائري للمعطيات الشخصية من خلال هذا القانون، ليتوصلوا في نهاية المطاف، إلى أنّ هذا القانون يعد خطوة مهمة نحو تكريس حماية جزائية للمعطيات الرقمية بشكلٍ عامٍ، وصونًا لخصوصية الأفراد بشكلٍ خاصٍ.

في حين يطرح البحث السادس للنقاش إشكالية العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، باحثا عن البدائل القانونية الممكنة لرفع التمثيل الفلسطيني في الأمم المتحدة، في ظل الرفض الأمريكي لكل قرار من شأنه تحقيق ذلك. ليصل الباحث في الأخير إلى أن دولة فلسطين تتوافر على جميع الشروط التي تجعل من قبولها كعضو كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة أمرًا مشروعًا، وتبرره العديد من النصوص والقرارات الأممية.

ويأتي البحث السابع لمناقشة موضوع الحل القضائي في محكمة العدل الأوروبية وأسباب فعاليته في حل النزاعات الدولية، حيث تتعرض فيه الباحثة إلى مسببات الفعالية في عمل هذه المحكمة، لا سيما، تلك الخصوصيات الموضوعية والإجرائية التي تميز بها عن غيرها من الأجهزة القضائية التابعة لمنظمات إقليمية أخرى، لتتوصل في النهاية إلى الدعوة لإتباع نهج هذه المحكمة في غيرها من أجهزة القضاء الدولي حتى تضمن لها فعالية أكبر، باعتبارها وسيلة من أهم الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية في العصر الحالي.

ليختتم هذا العدد بموضوع ظرف الليل وأثره في الجريمة والعقوبة في دراسة، ضمن قانون العقوبات الجزائري، تأخذ السرقة كنموذج لها، حيث يقدم البحث توضيحا لمعنى الليل كظرف في القانون الجنائي، ومدى تأثيره على الوصف الجنائي لجريمة السرقة، من خلال إبراز الدلالة الحقيقية لهذا الظرف، ذلك أن المشرع الجزائري لم يحدد معناه بشكل واضح، وتبيان النتائج المترتبة على اقتران ارتكاب جريمة السرقة بظرف الليل في قانون العقوبات الجزائري.

وفي الختام نكرر للجميع تهانينا بمناسبة عيد الفطر السعيد، على أن نضرب لكم موعدًا جديدًا مع العدد المقبل شهر أكتوبر ومقالات جديدة في مختلف موضوعات القانون والعلوم السياسية.

د. كرام محمد الأخضر

رئيس تحرير المجلة

محتويات العدد

- أهداف المجلة ص 01
- شروط النشر في المجلة ص 02
- افتتاحية العدد ص 03
- محتويات العدد ص 05
- من أجل تحسين جودة النشر العلمي القانوني في البلاد العربية ص 08
- جرائم التمييز وخطاب الكراهية في التشريع الجزائري "قراءة في القانون رقم 05/20" ص 27
- خطاب الكراهية بين حرية التعبير والتجريم دراسة من منظور أحكام القانون والقضاء الدوليين ص 67
- الوكيل الإلكتروني في التجارة الإلكترونية في ظل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية... ص 85
- الحماية القانونية للمعطيات ذات الطابع الشخصي في التشريع الجزائري (القانون رقم 18-07) ص 112
- إشكالية العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة والبدائل الممكنة ص 128
- الحل القضائي في محكمة العدل الأوروبية وأسباب فعاليته في حل النزاعات الدولية ص 167
- ظرف الليل و أثره في الجريمة والعقوبة دراسة في قانون العقوبات الجزائري السرقة نموذجا ص 185